التاكيد اقول فان قلت ماذا تفعل بقوله في المفتاح واما الحالة التي تقتضي بيانه وتفسيره فهي اذا كان المراد زيادة
ايضاح بما يخصه من الاسم فعلى قياس ما ذكر من النكتة في البدل يكون الايضاح في عطف البيان مقصودا
بالتبعية وهو فاسد قطعا قلنا يدفع هذا التوهم انه جعل الزيادة في عطف البيان محمولة على المراد جزءا عنه ولعل
الفايدة في ذكرها ههنا انه قدم ذكر التوابع على تنكير المسند اليه فكان كلامه بالذات في بيان توابع المعارف
ومن لاح في ايضاح تمام المقصد بها فيكون المقصود بعطف البيان فيها زيادة الايضاح والمصنف رحمه الله
لما قدم مباحث التنكير على التوابع اقتصر في عطف البيان على ذكر الايضاح قوله فائدة البدل التوكيد لما فيه
من التثنيه والتكرير والاشعار اقول اراد بتثنيه ذكر المنسوب اليه حيث ذكر اولا مجملا وثانيا مفصلا
وتكرير النسبة بتكرير العامل حكما يدلك على ذلك عبارته سابقا ولاحقا واما قوله والاشعار فمرفوع
عطفا على التوكيد اي فايدة التوكيد من وجهين والاشعار وقد يروى مجرورا على معنى ان التاكيد في هذا
الباب من وجوه ثلثة واما في الاشتمال فلان المتبوع فيه يجب ان يكون بحيث يطلق ويراد به التابع نحو اعجبني
زيد اذا اعجبك علمه اقول لم يرد بذلك ان زيدا في المثال المذكور قد اطلق على علمه مجازا كما يوهمه صدر كلامه
بل اراد ان الاعجاب قد ينسب الى زيد في الظاهر ويفهم منه ان المقصود نسبته الى بعض صفاته كانه قيل اعجبني
شيء من زيد ثم ذكر بعلمه فجاء التقرير بسبب التكرير اجمالا وتفصيلا قال بعض النحاة انما سمي بدل الاشتمال المتبوع
على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث يبقى
النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر الثاني منتظرة له فيجيء الثاني ملخصا لما اجمل في الاول مبينا له فظهر بذلك
ان نحو جاء في زيد غلامه او اخوه او جاره بدل غلط لا بدل اشتمال كما يشعر به كلام ابن الحاجب حيث اكتفى في
بدل الاشتمال بمجرد ملابسة بغير الكلية والجزئية فان هذا الاكتفاء يقتضي اندراج تلك الامثلة في بدل الاشتمال
بل صرح في شرح المفصل بان قولك ضرب زيد غلامه من بدل الاشتمال وفيما ذكرناه زيادة توضيح لهذا المعنى
ما نقل عن المبرد انه قال انما سمي بدل الاشتمال لان الفعل المسند الى المبدل منه يشتمل على البدل ليتم ويفيد
فان الاعجاب المسند الى زيد لا يكتفي من جهة المعنى فانه لا تعجبك لحمه ودمه بل معنى فيه وكذلك السلب
في سلب زيد ثوبه فانه لم يسلب ذاته بل شيئا منه وكذا السؤال عن الشهر في قوله يسئلونك عن الشهر
الحرام لا يفيد الا ان يكون عن حكم من احكامه بخلاف ضربت زيدا عبده فانه بدل غلط لان ضرب زيد مفيد
لا يحتاج الى شيء اخر وكذلك قولك قتل الامير سيافه وبني الوزير وكلاؤه وغلمانه من بدل الاشتمال اذ شرطه ان الاسناد
الى المبدل منه معينا بل يبقى النفس مع ذكر الاول متوقفة على البيان للاجمال الذي فيه ولا اجمال
في الاول ههنا اذ يفهم عرفا من قولك قتل الامير ان القاتل سيافه وهكذا حال نظائره فلا يجوز فيها الابدال

الثانيه وتلخيصه ان الموصول فيها كناية الى ان علم المخاطب بعين من حيث هو معين عندك بخلاف
الموصوف فان وجوب علمه بالنسبة الوصفية لا يقتضي تعين الموصوف عنده وايضا الموصول مستعمل في ذلك
المعين اما لانها موضوعة للمعينات وضعا عاما واما لانها موضوعة لمفهوم كلي ليستعمل في جزئياته
المعينة والموصوف مستعمل في مفهوم كلي وان كان منحصرا في معين فلو فرضنا تعدد مضروب مخاطبك
واستعملت الموصول كان قصدك الى علمه كان ذلك استفسارا عن المعين الذي هو المقصود بعينه ولو
استعملت الموصوف كان مقصودك منه مفهوما كليا ولم يكن لك حاجة الى نصب قرينة فلو فرض هناك استفسار
لم يكن متعلقا بالمقصود لوضوحه بل بافراد ذلك المعنى المقصود حيث لا يوجد خارجا الا في ضمن معين
منها قال والايماء الى وجه بناء الخبر اي الى طريقه نحو ان الذين عملت هذا العمل الحوله كالارصاد في علم البديع اقول هذا الوجه
بعض استدراك لفظ البناء ولان يقال او الايماء الى وجه الخبر فان الخبر على وجوه مختلفه وطرق متفاوتة
وليس بناؤه اجناسا مختلفة يشار بايراد المسند اليه موصولا الى واحد منها فالايماء الى طريق الخبر
وجنسه كما اعترف به حيث قال فان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس العقاب فان قلت
لعله جعل البناء بمعنى المبني وجعل اضافته الى الخبر للبيان على قياس اخلاق ثياب كما ينبئ عنه قوله
الى ان الخبر المبني قلت هذا تعسف وهو ظ ومستغنى عنه لان الخبر وان كان موصوفا بانه مبني لكن لا دخل له
في الايماء فان قلت الخبر مطلقا لا يوصف بالبناء بل الخبر المتاخر عن المسند اليه لان بناء شيء
على اخر يستدعي تقدم الاخر عليه كما يشهد به كلام السكاكي في تعريف المسند السببي ولا شك ان الايماء
الى جنس الخبر انما يتصور مع تاخره وكانه قال او الايماء الى جنس الخبر المتاخر قلت هذا على تقدير
صحته لا يندفع به شيء من التعسف والاستغناء كما لا يخفى قوله فنحو ان الذي سمك السماء ايماء الى ان
الخبر المبني عليه امر من جنس الرفعة والبناء الى قوله ثم فيه تعريض بتعظيم بنائه لكونه فعل من رفع السماء
التي لا بناء ارفع منها واعظم لا نزاع في كون هذا الكلام مشتملا على الايماء بالمعنى الذي ذكره وعلى التعريض
بتعظيم شان الخبر الا ان ذلك الايماء لا مدخل له في افادة تعظيم الخبر اصلا فكيف يجعل ذريعة الى التعظيم
وانما التعظيم من نفس الصلة بناء على انه اثار المؤثر الواحد واما ان معنى الصلة يومي
الى ان الخبر الموصول من جنس البناء او لا يومي اليه فمما لا يتغير به حال التعظيم الا يرى انك
لو قلت بنا لنا بيتا من سمك السماء كان التعريض بتعظيم البناء باقيا على حاله ولا ايماء فيه
بالمعنى الذي ذكره قطعا قوله وفيه ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم شان
شعيب اقول هذا صحيح لكن ليس ذلك الايماء ذريعة الى تعظيم شانه لبقائه على حاله في قولنا قد خسر الذين

Copyright © King Saud University